Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 53, No. 10, 2026, 9993

Deanship of Scientific Research

Chinese Soft Power Strategy in Central Asia

Wasfi Mohamad Aqeel *

Department of Political and International Studies, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Received: 9/12/2024
Revised: 14/1/2025
Accepted: 19/3/2025
Published online: 1/5/2026

* *Corresponding author:*
wasfi.aqeel@yu.edu.jo

Citation: Aqeel, W. M. (2026). Chinese Soft Power Strategy in Central Asia. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *53*(10), 9993.
https://doi.org/10.35516/Hum.2026.9993

© 2026 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study aimed to explore China's soft power strategy toward Central Asia since the launch of the "Belt and Road Initiative." It also sought to identify the fundamental elements China possesses to implement a peaceful rise strategy, which qualifies it to serve as an alternative to the traditional great powers present in the region.

Methods: The study employed a functional approach and a descriptive analytical method to clarify the nature of China's strategy, its objectives, and the tools and means used in its implementation. This was achieved through a precise description of the strategy and its functional expression in both qualitative and quantitative dimensions. Qualitatively, the characteristics and features of the strategy were presented, while quantitatively, it was expressed through statistical tables.

Results: The results revealed that China has formulated a strategy based on peaceful soft power to achieve its national objectives in Central Asia, capitalizing on the distractions of great powers with other issues. This strategy, in its essence, is a replacement strategy that relies on the soft dismantling of U.S. influence and filling the vacuum left by the Russians.

Conclusion: Despite the challenges facing China's soft power strategy for a peaceful rise, it has achieved many national goals. Economically, trade and financial partnerships between China and neighboring countries have grown, reaching a level of mutual dependence. Politically and militarily, China has successfully enhanced its presence in the region.

Keywords: Chinese strategy, soft power, peaceful rise, Central Asia.

استراتيجية القوة الناعمة الصينية في آسيا الوسطى

وصفي محمد عقيل*

قسم الدراسات السياسية والدولية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة للكشف عن استراتيجية القوة الناعمة للصين الحديثة تجاه أسيا الوسطى منذ إطلاق مبادرة "الطريق والحزام"، كما سعت لبيان المقومات الأساسية التي تمتلكها الصين لتنفيذ استراتيجية الصعود السلمي والتي تؤهلها لأن تكون بديلا عن وجود القوى العظمى التقليدية المتواجدة في المنطقة.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج الوظيفي ومنهج التحليل الوصفي لبيان طبيعة الاستراتيجية الصينية وأهدافها والأدوات والوسائل المستخدمة فيها، من خلال وصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها وظيفيا من خلال البعد الكيفي والكمي، فمن الناحية الكيفية تم عرض خصائص وسمات تلك الاستراتيجية ومن الناحية الكمية تم التعبير عنها من خلال الجداول الإحصائية.

النتائج: أظهرت النتائج بأن الصين قد قامت بصياغة استراتيجية تعتمد على القوة الناعمة السلمية بهدف تحقيق أهدافها القومية في وسط آسيا مستغلة انشغال القوى العظمى بمسائل أخرى. وهذه الاستراتيجية في واقعها هي استراتيجية إحلالية للقوة تستند إلى التفكيك الناعم للنفوذ الأمريكي وملء الفراغ الذي خلفه الروس من جهة أخرى.

الخلاصة: برغم مجموعة التحديات التي واجهت استراتيجية الصين الناعمة للصعود السلمي، إلا أنها حققت الكثير من الأهداف القومية، فمن الناحية الاقتصادية تنامت الشراكة التجارية والمالية بين الصين ودول الجوار إلى حد تحقيق حالة من الاعتماد المتبادل معها، كما استطاعت الصين تعزيز تواجدها العسكري والسياسي في المنطقة.

الكلمات الدالة: الاستراتيجية الصينية، القوة الناعمة، الصعود السلمي، آسيا الوسطى.

مقدمة

أدت التغيرات التي حدثت في موازين القوى الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية إلى دفع القوى الكبرى لإحداث تغييرات كبيرة في طبيعة استراتيجياتها الأمنية بهدف إعادة تموضع قوتها ونفوذها للمحافظة على موقعها في هذا النظام، كما دعت فيه القوى الصاعدة للمطالبة بإعادة تنظيم القواعد الأساسية للنظام الدولي وبما ينسجم مع تطلعاتها لتعظيم المكاسب وانسجام المصالح مع غيرها من القوى المماثلة.

لقد شكلت معضلة الاستقرار الإقليمي إحدى أهم إشكاليات استقرار النظام الدولي ما بعد نهاية الحرب الباردة، حيث مثّلت مناطق بعينها بؤرا لإذكاء حدة الصراعات على النفوذ والثروة بين القوى الإقليمية والدولية، لاسيما مع تصاعد موجة التيار الرأسمالي المعزز بأطروحات العولمة الليبرالية، وهو ما أفرز نمطا جديدا من التنافس للاستحواذ والهيمنة على المناطق ذات الموقع الجيواستراتيجي، حيث مثلت منطقة وسط أسيا إحدى تلك المناطق المرشحة لتصاعد حدة الصراع الدولي نظرا لموقعها الجيواستراتيجي المهم الذي يضفي قيمة مضافة لإنشاء القواعد العسكرية في قلب القارة الآسيوية، حيث أشارت بعض التقارير الدولية على احتوائها لثروات طبيعية مهمة لتطور اقتصاديات الدول الصناعية الصاعدة، وقد افترضت الدراسة بأن الصين والتي تعد نفسها قوة سلمية صاعدة قد قامت بصياغة استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة لتمكين نفوذها وتطوير شراكتها الاقتصادية مع دول المنطقة التي تضم دولاً ذات أنظمة سياسية هشة واقتصاديات ضعيفة، مستغلة موقعها واقتصادها المتنامي، ومحدودية المحاولات الأمريكية للتغلغل في تلك المنطقة، وانشغال روسيا بمواجهة تمدد حلف الناتو في شرق أوروبا.

وفي هذا الإطار تناولت الدراسة التعريف بماهيّة استراتيجية القوة الناعمة الصينية مع تبيان مقومات هذه الاستراتيجية وأهدافها ووسائلها المختلفة في منطقة وسط آسيا، والتي باتت محط أنظار القيادة الصينية لما لها من قيمة استراتيجية كبرى ترتبط بتطور الاقتصاد الصيني وتعظيم قوتها العسكرية، كما كشفت الدراسة عن وجود تنوع في أساليب التنافس والصراع بين الصين والقوى الدولية الأخرى على المناطق الغنية بالثروات وذات الأهمية الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي من الناحيتين الجيواقتصادية والجيواستراتيجية، وقد اتضح في وجود أبعاد وديناميات لهذه الاستراتيجية، مما قد يفتح المجال للإشارة إلى التداعيات التي قد تنشأ عن هذه الاستراتيجية مستقبلا.

أهمية الدراسة:

تقدم الدراسة مادة علمية مهمة للمهتمين بموضوع الدراسات الاستراتيجية، نتيجة لدراستها لإحدى أدوات تحولات القوة التي تمارسها الصين في علاقاتها الدولية تجاه جيرانها الإقليميين، حيث تمثل استراتيجية القوة الناعمة التي تمارسها الصين صورة واضحة لنظرية الصعود السلمي التي تتبناها للوصول إلى قمة النظام الدولي، كما تمثل الدراسة اضافة نوعية لحقل الدراسات الإقليمية ودراسات المناطق لتناولها طبيعة استراتيجية الصين الحديثة في وسط آسيا من الزاويتين الجيواقتصادية والجيواستراتيجية، وهو ما يعزز الطابع السلمي لصعودها في سلم القوى الدولية، كذلك تغطي هذه الدراسة جانبا مهما يتعلق بعلاقة دراسات المناطق بالاقتصاد السياسي الدولي، فمنطقة آسيا الوسطى تعد نقطة مهمة للمشاريع التنموية الصينية كما أنها تقع في منطقة وسطى بين قوى إقليمية كبرى كالهند والصين وروسيا، وهو ما يضفي أهمية على هذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الوقوف على تحولات القوة في العلاقات الدولية الراهنة من خلال تناول استراتيجية القوة الناعمة التي تمارسها الصين لترسيخ هيمنتها في منطقة آسيا الوسطى، وهي استراتيجية تتبناها لضمان صعودها السلمي واستقرارها السياسي وتطورها الاقتصادي في ضوء اشتداد حدة التنافس الدولي على مناطق النفوذ، كما يمكن توضيح أهداف الدراسة على النحو التالي:

- إبراز العوامل المؤثرة في استراتيجية القوة الناعمة الصينية.
- بيان أهداف الاستراتيجية الصينية في منطقة وسط آسيا.
- توضيح أبعاد الاستراتيجية الصينية في منطقة آسيا الوسطى وأبرز ملامحها.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تمتلك منطقة وسط آسيا إمكانيات اقتصادية وجيوبولتيكية مهمة لتطور الاقتصاد الصيني، كما أنها تمثل محط اهتمام القوى المعادية للصين، فقد بات واضحا زيادة الاهتمام الصيني بتلك المنطقة في الآونة الأخيرة، وهو ما يفتح المجال للتساؤل عن خفايا ذلك السلوك ودوافعه، حيث يُعتقد بأن الصين باتت تتبع استراتيجية ناعمة للقوة لمواجهة الطموحات المتزايدة للقوى المركزية في المنطقة، وفي زاوية أخرى يمكن النظر لهذا السلوك بأنه لا يعدو كونه مبادرات اقتصادية لتوثيق أواصر التعاون الإقليمي مع دول تلك المنطقة دون وجود دواع استراتيجية بعيدة المدى، ومن هنا يبرز لدينا التساؤل التالي: ما هي طبيعة الاستراتيجية الصينية في آسيا الوسطى وما هي أبعادها؟، كما ينبثق عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية وعلى النحو التالي:

- ما هي العوامل المؤثرة على الاستراتيجية الصينية في وسط آسيا؟.
- ما أسس تلك الاستراتيجية وما هي أهدافها والغايات المراد تحقيقها؟.
- هل هناك أبعاد لهذه الاستراتيجية الجديدة، وما هي تلك الأبعاد؟.

فرضية الدراسة

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية المتعلقة بتفسير طبيعة الاستراتيجية الصينية تجاه دول منطقة آسيا الوسطى ما بعد مبادرة الحزام والطريق عام 2013، إذ تمارس الصين استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة في منطقة آسيا الوسطى للاستحواذ على النفوذ والموارد، حيث الاعتقاد بوجود سعي صيني للصعود السلمي كبديل عن القوى الدولية التقليدية المتواجدة في منطقة وسط آسيا، حيث إن سلوكها السياسي والاقتصادي تجاه دول المنطقة يشير الى أنها تتبع استراتيجية تفكيكية للنفوذ الدولي التقليدي في المنطقة وملء الفراغ مكانه.

فالصين تجد بأن روسيا باتت أكثر انشغالا بمواجهة حلف الناتو على حدودها الغربية، في الوقت الذي تركز فيها الولايات المتحدة على تعزيز نفوذها ووجودها في بحر الصين الشرقي والجنوبي، ولذلك تشعر الصين بوجود فراغ للقوة في المنطقة يجب ملؤه، وبالتالي وضعت استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة في المنطقة للاستحواذ على النفوذ وبشكل ينسجم مع صعودها السلمي لرأس النظام الدولي، وقد صيغت الفرضية على النحو الآتي: "كلما تصاعدت قدراتها الاقتصادية والعسكرية تبنت الصين استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة في آسيا الوسطى".

منهج الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن دراسات المناطق بهدف تحقيق فهم أفضل لأدوار مراكز القوى العالمية في منطقة معينة، حيث إن الإقرار بالوضع الجديد للفوضى الدولية في النظام الدولي-والذي طرحتها النظرية الليبرالية الجديدة-لم يمنع وجود إمكانية للتعاون الدولي في آسيا الوسطى، فاستنادا إلى فكرة التعاون والاعتمادية المتبادلة التي طرحها "Joseph Nye"، فإن منطقة آسيا الوسطى باتت تشهد حالة من الاعتماد المتبادل مع الصين، ولذلك استعانت الدراسة بالمنهج الوظيفي والذي يستخدم عادة في دراسات المناطق؛ حيث يقوم على دراسة وظيفة منطقة ما أو إقليم ما في النظام الدولي ضمن قاعدة وجود وحدات سياسية صغرى تخضع لهيمنة وحدة سياسية كبرى، وبحيث ترتبط تلك الوحدات ارتباطًا قويًّا بالدولة المركز في الإقليم وبشكل أكبر من ارتباطها ببعضها أو بدولة خارجية.

كما كان لاستخدام منهج التحليل الوصفي دور مهم في تمكين الباحث من دراسة الظاهرة موضوع البحث ووصفها كيفًا وكَمًّا، حيث ساهم (كيفيا) في اختبار وعرض العوامل المؤثرة في استراتيجة القوة الناعمة الصينية، كما ساعد (كمًّا) على قياسها ومقارنتها مع غيرها موضوع الدراسة وبالتالي ساعد بوصف وتحديد مقومات تلك الاستراتيجية وبيان انعكاساتها تجاه القوى العالمية الأخرى، وبذلك وفّر هذا المنهج نتائج أكثر دقة وموضوعية لعرض معطيات استراتيجية القوة الناعمة الصينية، عبر جداول مقارنة القدرات الصينية بغيرها، وساعد على رصد المقومات والأهداف والوسائل والأساليب للصعود الصيني مع بيان مناطق القوة والضعف فيه.

مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية

الاستراتيجية: هي كلمة إغريقية (Strato) وتعني حشد الجيش، واشتقت منها كلمة (Strategos) وتشير إلى علم وفن الحرب وإدارة العمليات ووضع الخطط الحربية(Baalbaki, 2004, p914) وبالتالي فهو مصطلح مرتبط بالمسائل العسكرية الخاص بفن القيادة أو خطة العمل طويلة الأجل بالنسبة لتطوير قدرات الدولة، وفي الاصطلاح السياسي ترتبط باستخدام جميع الوسائل والتدابير اللازمة لإنهكاك قدرة العدو واستنزافه وإضعافه وإنهاء وجوده في منطقة التنافس(ربيع، ومقلد، 1994، ص647).

استراتيجية القوة الناعمة: استندت الأفكار الجديدة للنظرية الليبرالية في تصورها لمفهوم القوة إلى مجموعة من عناصر القوة غير العسكرية التي تمارسها الدول في سياستها الخارجية، حيث يجد Viotti بأنها تتجلى بسياسة الدعم الدبلوماسي والمساعدات وحماية حقوق الإنسان ونشر القيم الديمقراطية ومدى تعاون الدولة مع المجتمع الدولي(Viotti & Kuppi, 2010, p194-196). وقد أطلق عليها Nye اسم القوة الناعمة والتي تتضح بالوسائل الاقتصادية بشقيها المالي والتجاري والتي تخلق حالة من الاعتماد المتبادل لتحقيق التعاون والتكامل والسلم والأمن الدوليين(Nye, 2010, p77-79)، ولذلك سيتم استخدام هذا المصطلح لوصف الاستراتيجية التي تستخدمها الصين لتعزيز نفوذها في منطقة آسيا الوسطى ولتفكيك النفوذ الأمريكي وملء الفراغ الروسي بهدف شغل الوظائف القيادية في المنطقة.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الأدبيات الوثيقة بموضوع الدراسة والتي تمثل وعاء معرفيا مهما تم الاستناد إليه في تغطية جوانب النقص المعرفي حول الموضوع، ومنها: الدراسة التي حررها Chivvis، 2024، U.S.-China Relations for the 2030s: Toward a Realistic Scenario for Coexistenc، وقد تضمنت عددا من البحوث التي تناولت بالتحليل مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية خلال السنوات القادمة، حيث حاول الباحثون وضع عدد من السيناريوهات الواقعية للعلاقة بين الطرفين، وقد توصلت إلى أن إدارة التنافس بين القوتين تتسم بالواقعية وأن الولايات المتحدة لن تمارس نفس الاستراتيجية التي استخدمتها مع الاتحاد السوفييتي، إذ إن تشابك المصالح بين الطرفين سيحول دون تحول التنافس إلى صراع.

دراسة Khalilova، 2024، Russia reaction to usa-china competition in central asia، تناولت الدراسة الاستراتيجية الروسية لمواجهة التمدد الأمريكي والصيني المتصاعد في منطقة وسط آسيا، كما بينت بأن روسيا تخشى على نفوذها لزيادة حدة المنافسة بين الصين وأمريكيا في آسيا، وقد خلصت إلى أن روسيا لا تمانع من تعزيز التعاون الاقتصادي بين الصين ودول تلك المنطقة إذا كان ذلك سيؤدي لانحسار النفوذ الأمريكي، لكنها لم توضح كيف سيؤدي ذلك لاحتواء النفوذ الأمريكي في المنطقة.

دراسة Starr، 2023، U.S. policy in central asia through central asian eyes، بينت الدراسة أن الولايات المتحده تتخبط بسياستها تجاه وسط آسيا، وأنها باتت منشغلة بأوروبا وبالصراع الدائر في أوكرانيا على حساب رغبة تلك الدول بالتعاون معها، وخلصت إلى أن الإدارة الأمريكية لا يوجد لديها سياسة واضحة للهيمنة على وسط آسيا مما سيدفع الصين للتوجه نحوها، إلا أن هذه الدراسة لم توضح أسباب الاندفاع الصيني ذاك.

دراسة عبد الباقي 2022: دوافع استراتيجية: الصين وثلاثة عقود من العلاقات وسط آسيا، حيث تناولت الدراسة البدائل الممكنة للصين للبقاء في وسط صراع قوى مع أمريكا، وخلصت إلى أن نتائج عواقب الاحتكاك المتزايد بين الأمريكان والصينيين والروس ستكون لصالح الصين، إذ إن الصين لديها من المقومات ما يؤهلها للعب ذلك الدور، لكن الدراسة لم تبيّن طبيعة الاستراتيجية الصينية للتحوط وملء الفراغ في تلك المنطقة.

المحور الأول: الصعود السلمي للصين والانتقال من التنظير إلى الاستر اتيجية

إن المتتبع للاستراتيجية الصينية خلال العقود الأخيرة يلاحظ حدوث تحول كبير في طريقة تعاطي الصين مع الأحداث والمتغيرات الدولية، لاسيما مع بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي بُعيد انهيار الاتحاد السوفييتي وبدء مواجهة المحافظين الجدد لما يعرف "بالأصولية الإسلامية الجهادية"، فبينما كانت استراتيجيتها خلال فترة الحرب الباردة تستند إلى فكرة المجابهة الايديولوجية والتحدي العسكري للقوة الأمريكية(عقيل، 2013)، اتجهت مطلع القرن الحالي لتبني استراتيجة أكثر حذرا وانفتاحا مع خصومها التقليديين لكي لا تقع في خطر مصيدة التنظير الأمريكي لصدام الحضارات من خلال فكرة الصعود السلمي عبر تبني ثلاثة مواقف أساسية هي إعادة التوازن في علاقاتها الدولية ولعب أدوار قيادية في التجمعات الإقليمية وعدم إثارة حساسية الولايات المتحدة الأمريكية(Scobell & others, 2020, p9-10).

أولا: التنظير لفكرة الصعود السلمي والقوة الناعمة

يعد الرئيس الصيني السابق Jiang Zemi (1993-2002) رائد فكرة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي للصين على العالم، كما يعد أحد أبرز المجددين للنظرية الاشتراكية الصينية بطرحه لفكرة التمثيلات الثلاث كإضافات للقواعد الحزبية في مجالات: التمسك بقيادة الحزب الشيوعي لتحقيق دولة الرفاه لا دولة المساواة، دخول عالم العلوم والتكنولوجيا والصناعة، القبول بالطبقات الاجتماعية الجديدة والقطاع الخاص في المجتمع، حيث يظهر ذلك من النص الجديد المعدل لنظام الحزب الذي أضيفت إليه أفكار Zemin الإصلاحية " أن الحزب الشيوعي الصيني يتخذ من الماركسية اللينينية وأفكار ماو تسي تونغ ونظرية دنغ كيساو بينغ وأفكار التمثيلات الثلاثة دليله المرشد في العمل لبناء اشتراكية ذات خصائص صينية"(عقيل، 2004، ص101)، وقد ساهمت هذه التجديدات الفكرية بإفساح المجال لإعادة النظر في إدارة السياسة الخارجية تجاه تايوان والولايات المتحدة والتي أصبحت الشريك التجاري الأول للصين منذ عام 1997.

ثم نشر الباحث الصيني Zheng Bijian بحثا في مجلة فورن افيرز أشار فيه إلى أن عودة الصين إلى الساحة الدولية لن تشكل تهديدا للولايات المتحدة أو للنظام لكونها غير معنية بتغيير قواعد النظام الدولي أو النظام الرأسمالي العالمي الذي نشطت من خلاله، لا بل إنها ستعمل على سد النقص في التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية العالمية ومواجهة العقبات البيئية وتحقق الاستقرار الدولي، داعيا إلى التخلص من عقلية الحرب الباردة التي كانت تعرّف العلاقات الدولية على أسس ايديولوجية(Bijian, 2005)

وفي منتدى بوأو الآسيوي عام 2005 تم تداول مصطلح تنمية الصين السلمية ودورها الجديد في آسيا باعتبارها فرصة للنهوض السلمي لآسيا على لسان المسؤولين الصينيين كالسيد لونغ يونغ نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، والسيد لو يونغ شيانغ رئيس أكاديمية العلوم الصينية، والسيد تشنغ بي جيان ورئيس مجلس إدارة منتدى الإصلاح والانفتاح الصيني، ثم بدأ تناوله من قبل الرئيس الصيني Hu Jintao (2003-2013) ونائبه Wen Jiabaoفي المحافل الدولية مقترحين أن يكون مفهوم الصعود السلمي مكونا أساسيا في سياسة الصين الخارجية(باكير،

2011)، وفي العام 2010 أصبح الاقتصاد الصيني ثاني أقوى اقتصاد بعد الولايات المتحدة متجاوزا بذلك اليابان حيث أصبحت أكبر دولة مصدرة وأكبر دولة مستوردة في العالم وبناتج محلي إجمالي بلغ 5.5 ترليون دولار، لكن هذا النمو الاقتصادي رافقه تنامي مخاوف بعض القوى الإقليمية نتيجة استيلاء الصين على بعض الجزر المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي مع فيتنام والفلبين واليابان، وتصاعد التوتر الحدودي مع الهند، وعدم إدانة البرنامج النووي لكوريا الشمالية في مجلس الأمن.

أما مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني التاسع عشر والمنعقد في 18 تشرين أول 2017 أشار الرئيس الصيني Xi Jinping (2013-؟) في تقريره المقدم إلى الحزب إلى جملة من الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها في الحقبة القادمة ولعل أهمها إشارته إلى أن تنمية الصين السلمية قد أصبحت جزءا من التنمية السلمية العالمية وأنها ستكرس كل ما لديها لتحقيق حلم الصين 2049 بأن تصبح قوة سلمية عالمية(المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي، 2017)، ومن خلال تحليل هذه الرؤية الجديدة، يمكن أن تتضح الأهداف التي تسعى الصين لتحقيقها وعلى النحو التالي:

1. الهدف على **المدى القصير**: تكريس الهيمنة الايديولوجية للحزب الشيوعي، وبذلك تغيب الأفكار المعارضة والعقبات والتيارات المتوازية، مما يسمح للشعب بالتوحد تحت قيادة الحزب وبحيث يتحول تصنيف الصين إلى اقتصاد متوسط النمو ودولة اشتراكية حديثة يتناسب متوسط دخلها مع عدد السكان.
2. الهدف على **المدى المتوسط**: التحديث الكامل للقوة العسكرية ،وتحقيق التفوق التقني والإنتاجي مع تعزيز القوة الناعمة للصين بحلول 2035، وهو ما يساهم بتوازي القوة العسكرية مع الولايات المتحدة لكي تصبح الصين في موقع الريادة العسكرية.
3. الهدف على **المدى البعيد**: التفوق الاقتصادي، مع التركيز على المشروع الريادي الكبير وهو مبادرة الحزام والطريق والتي تجعل من الصين جوهرة تاج الاقتصاد العالمي حيث تتحول الصين إلى دولة اشتراكية مزدهرة وقوية اقتصاديا وديمقراطيا ومتقدمة ثقافيا ومتناغمة اجتماعيا.

ثانيا: العوامل المؤثرة في استراتيجية الصعود السلمي والقوة الناعمة

إن وضع استراتيجيات للصعود السلمي للدولة الصينية يتطلب السعي لتنمية وتطوير قدرات الدولة المتاحة واستثمارها بالشكل الأفضل، إذ إن تطبيق منهج الاحلال الاستراتيجي للقوة الناعمة يتطلب تنمية وتأهيل قدراتها لشغل الوظائف القيادية في النظام الدولي وبحيث يتضمن تنفيذ هذه القاعدة تقييم الصين لنفسها كقوة اقتصادية وعسكرية ناعمة بديلة عن القوتين الأمريكية والروسية والإحلال مكانهما من خلال ربط اقتصاديات وأمن دول المنطقة المحيطة بها، بهدف استمرار المحافظة على استقرار المنطقة وتحقيق الاحتفاظ بالنفوذ وارتفاع مستويات الإنتاج وتقليل التكاليف وتسليط الضوء على الفجوات في الإمكانيات الأمنية.

وهي مسألة ترتبط عمليا بتأهب الصين لاستغلال حدوث حالة من الاختلال في التفاعل الدولي الذي تتنازع فيه إرادات الأطراف المتفاعلة لتحقيق المصالح القومية، والتي قد تكون ناجمة عن حالة التنافس التي يرى بوزيدي أنها الحالة التي تتناقض فيها الدوافع والمصالح والتطلعات القومية للاستحواذ على الموارد والإمكانات بين القوى الكبرى(بوزيدي، 2021، ص323)، وتمثل تلك الحالة نقطة الصفر التي تمكنها من الاستحواذ على المكاسب السياسية والاقتصادية بهدف تحقيق تطلعاتها للسيطرة على الموقع الجيواستراتيجي وموارده وثرواته الطبيعية، وهو ما يتضح من تنامي المبادرات الإقليمية التي ستكون بمثابة عملية احتكار وإحلال للقوة الإقليمية، وللوقوف على هذه الاستراتيجية للصعود السلمي لابد من استعراض العوامل الأساسية المؤثرة على فكرة الاحلال الاستراتيجي للقوة الناعمة مع الإشارة إلى العوامل التي قد تعترض طريقها:

1- الموقع الجيوبولتيكي: يلعب هذا المؤشر دورا مهما في تحديد إمكانيات أي دولة للعب أي دور إقليمي أو دولي في تعظيم قوتها، لا بل ويضفي امتلاكها لموقع استراتيجي حيوي مزيدا من القوة والنفوذ مما يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية(فهمي، 2006، ص60)، وفي هذا الإطار تعد الصين دولة شاسعة المساحة وغنية الموارد حيث تبلغ مساحتها 9 مليون كم مربع وهي جارة جغرافية لدول آسيا الوسطى، وإذا أضفنا المساحة الجغرافية لدول الدراسة الغنية بالغاز والنفط والثروات الطبيعية تصبح المساحة الكلية 13 مليون كم مربع تقريبا(مجموعة باحثين، 1999، ص264-267)، وهي مساحة هائلة تجعل الصين تطل على المحيط الهادي من جهة الشرق وتمتد بريا نحو الغرب باتجاه أوراسيا وأوروبا الشرقية مما يفضي إلى مزيد من التهديدات الأمنية تجاهها.

2-البعد الديموغرافي: تعد الصين من أكثر الدول تعدادا للسكان فقد بلغ عدد سكانها عام 2023(1.4) مليار نسمة من أصل 8 مليار نسمة عدد سكان العالم، في حين تمثل نسبة سكان دول آسيا الوسطى 0.05 من سكان الصين تقريبا(الأمم المتحدة، 2023)، فهذا العدد يمثل أحد عناصر القوة المادية للدولة باعتبارها محركا أساسيا لعجلة التنمية هذا فضلا عن تأثيره على قيمة الأجور وانخفاضها من وجهة النظر الاقتصادية، كذلك تتكون الصين من 56 قومية معترف بها رسميا تنتشر في أقاليم واسعة يشكل بعضها امتدادا قوميا لشعوب آسيا الوسطى، وقد أدى هذا التركيب العرقي إلى وجود نزعات انفصالية وتوترات مستمرة بين الحكومة والأقليات المنشرة على الحدود (عقيل، 2004، ص87) ولعل من أسباب ذلك امتلاك مناطقها لثروات طبيعية كبيرة كالنفط والغاز والتي يذهب ريعها للحكومة، بالإضافة لتخوف الأقليات من التفجيرات النووية التي تعملها الدولة في أراضيها (Shingledan, 2007).

2-نظام الحكم: تفرد الحزب الوطني الشيوعي بالسلطة منذ نشأة الجمهورية عام 1949، حيث قمع المعارضة وتبنى نهجا ايديولوجيا اشتراكيا عززه لاحقا بنظام اقتصادي رأسمالي موجه من قبل الدولة(Jiaqi, 2006)، وقد يبدو أن نظام الحكم هذا يتوافق تماما مع الواقع السياسي لدول آسيا الوسطى التي تحكمها نخبة برجوازية مستبدة لا تنظر للصين أو روسيا باعتبارهما تهديدا لوجودها إذ إنهما لا يمارسان ضغوطا تجاه مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان مقابل تقديم المساعدات الاقتصادية كما تفعل الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي(Khalilova, 2024)، في ناحية أخرى يبدو بأن هذه الدول لا تجد تقاطعا مع تطوير علاقاتها مع الغرب حيث تُبدي اهتماما كبيرا بالعلاقة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة للحصول على الدعم الأمريكي من جهة ولموازنة علاقاتها الخارجية مع الصين وروسيا من جهة أخرى(Starr, 2023)، فهذه الدول ترتبط تاريخيا وسياسيا بروسيا الاتحادية كما ترتبط تنمويا واقتصاديا بالصين، لكنها قد لا تجد بالولايات المتحدة عاملا فاعلا لحماية أنظمتها الحاكمة وأمنها القومي، وهو ما يتضح من دبلوماسيتها القائمة على المحافظة والبراغماتية والتعددية.

3-الإمكانيات الاقتصادية: برغم التحديات الاقتصادية التي تواجهها والمتمثلة بالقيود التجارية والاستثمارية التي تفرضها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون منذ عام 2018، تعتبر الصين قوة اقتصادية لا يمكن تجاهلها، إذ يمثل الاقتصاد الصيني ما نسبته 18% من الاقتصاد العالمي ويعتبر العامل الأكثر تأثيرا في سياستها الدولية، ولذلك تحقق الصين منذ أكثر من ربع قرن نموا اقتصاديا كبيرا جعلها في الرتبة الثانية في الترتيب الاقتصادي العالمي، فقد بلغ ناتجها الأجمالي عام 2023 (17.8) ترليون دولار امريكي وبنسبة نمو سنوية بلغت بالمتوسط 7% وقد رافق هذا النمو استحواذها على أكبر احتياط نقدي عالمي للعملات الأجنبية قدر بنحو 3.45 ترليون دولار من العملات الصعبة (البنك الدولي، 2024)، أما من حيث حجم التجارة الخارجية فقد بلغ إجمالي تجارتها الخارجية أكثر من 6.3 ترليون دولار، منها 3.59 ترليون كصادرات و2.71 ترليون كواردات، مما حقق لها فائضا تجاريا مع دول العالم يقارب 0.888 ترليون دولار (40%) منه مع الولايات المتحدة الأمريكية(WITS, 2024)، وقد أدى تنامي حجم التجارة الخارجية إلى تعزيز قيمة اليوان واستقراره في الأسواق العالمية وبحيث أضحى إحدى العملات القابلة للتداول الخارجي منذ نهاية أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة 2009، حيث تم اعتباره أحد أهم عملات حقوق السحب الخاصة لبعض الدول في مجموعة الآسيان ومنظمة شنغهاي.

4-العامل السياسي: تواجه الصين عددا من السياسيات المتناقضة مع المحيط الإقليمي والدولي تجاه علاقاتها بدول وسط آسيا، حيث ترى الصين بأن السياسة الأمريكية غير واضحة تجاهها في هذه المنطقة (Starr, 2023)، في حين تتحشد عسكريا في كوريا(ج) وجزر اليابان وبحر الصين، كما تنكر عليها مواقفها الرافضة لضم جزيرة تايوان، وتنتقدها في المنظمات الدولية تجاه مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ وإقليم التبت وغيرها(Amnesty, 2023)، أما فيما يتعلق بالعلاقة مع روسيا، فيشارك كلا الطرفين مخاوفهما الأمنية من الانتشار الأمريكي في المنطقة، إذ تخشى روسيا من أن تصبح مناطق نفوذها السابق إحدى ساحات التنافس الدولي مع الناتو، لاسيما وأن أمريكيا والقوى الغربية تتهم كلا الطرفين الصيني والروسي بتقويض قواعد القانون الدولي وإنشاء نظام دولي متعدد الأقطاب(Aqeel, 2022)، ولذلك تتلاق الصين وروسيا في مخاوفهما من التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي ومن سياسات العقوبات الاقتصادية تجاههما، حيث تنامت بينهما جهود الشراكة الاستراتيجية والأمنية بتوقيع اتفاقية "شراكة بلا حدود عام 2022"، وتحويل المدفوعات بين البلدين إلى العملات الوطنية بدلا عن الدولار.

5-القدرات العسكرية: يعد الجيش الصيني الثالث من الناحية العسكرية بعد الجيش الأمريكي والروسي من جانب القدرات والثاني بعد الولايات المتحدة من حيث الإنفاق العسكري، فالولايات المتحدة لديها قدرات اقتصادية هائله تساعدها في زيادة إنفاقها العسكري وبشكل متزامن مع نموها الاقتصادي، ففي ضوء بعض النشرات الدولية أنفقت أمريكيا 916 مليار دولار عام 2023 على تسليحها العسكري(SIPRY, 2024)، وفي خضم احتمالية المواجهة العسكرية أشارت بعض النشرات الدولية بأن الحلفاء في الناتو يمتلكون قدرات تكنولوجية نووية وغير نووية تجعلهم قادرين على تدمير كافة القدرات العسكرية للصين وروسيا معا(globalfirepowe, 2024)، ولذلك تطور التسليح الصيني من الناحية التكنولوجية اعتمادا على قدرات محلية في ضوء العقوبات الغربية، فبحسب دائرة الإحصاء الصينية ومعهد استكهولم لدراسات السلام أنفقت الصين 456 مليار دولار على البحث العلمي عام 2022، كما أنفقت على التسلّح (296) مليار دولار أمريكي 2023 مما جعلها الثانية عالميا من حيث الإنفاق العسكري فضلا عن امتلاكها ما يقارب من 300 رأس نووي عالي الدقة (SIPRY, 2024)، كما أقامت محطة فضاء دولية وشبكة انترنت خاصة بها عام 2021، وأطلقت ما يقرب من 535 قمرا صناعيا منذ دخولها للمجال الفضائي، ولكنه أقل بكثير مما أطلقته الحكومة الأمريكية التي تمتلك 3415 قمرا صناعيا من أصل 7561 قمرا على مستوى العالم(Statista, 2024)، كذلك امتلكت صواريخ قادرة على إسقاط أقمار صناعية منذ العام 2009.

المحور الثاني: أهداف استراتيجية القوة الناعمة الصينية في آسيا الوسطى

تعد الصين من الدول الصاعدة وهي تهتم بتعزيز نموها الاقتصادي من جهة وتعظيم القدرات العسكرية من جهة أخرى، فالاقتصاد يعد المكون الأساسي لعناصر قوة الدولة، إذ إنه يساهم في إعادة صياغة قدرات الدولة ووصولها للمكانة الدولية ضمن المعطيات السياسية والاستراتيجية، وقد شكل تنامي الاقتصاد الصيني مجالا واسعا للبحث والتحليل حول التداعيات والمخاطر والأهداف الخفية المتعلقة بنتائج هذا النمو، فالباحثون الصينيون ومنهم Zheng Bijian يرون بأن الصعود الصيني هو صعود سلمي وبأن عودة الصين للساحة الدولية لن يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

في حين أبدى بعض الباحثين الغربيين ك (John Mearsheimer) تخوفا من هذا التنامي واعتبره مصدر قلق حقيقي للحضارة الغربية (تيم دان وآخرون، 2016، ص237-244).

وفي هذا الإطار بدت منطقة آسيا الوسطى حلقة مهمة من حلقات التنافس الدولي بين الصين والقوى الدولية فهي تحتل موقعا جيواستراتيجيا مهما في قلب آسيا يؤهلها لأن تتحكم بمجريات التفاعلات الإقليمية بين القوى المركزية في الإقليم، كما أنها تعد نقطة عبور أساسية للبضائع الصينية نحو اوراسيا، وتمثل موردا مهما للطاقة لإشرافها على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، ولهذا يمكن أن يتضح لنا بعدان مهمان للأهداف الأساسية لاستراتيجية الإحلال الناعم التي تتبناها الصين وكما يلي:

1-الأهداف الاقتصادية والتنموية

ومن الجدول رقم (1) نلاحظ التصاعد الكبير للناتج المحلي الإجمالي الصيني في ظل تدني نواتج دول آسيا الوسطى، فقد قفز الناتج المحلي الإجمالي للصين من حيث أدى هذا التطور الاقتصادي بالمقارنة مع ضعف اقتصاديات دول الجوار إلى بروز حاجة ماسة لتلك الدول لبناء علاقات تكاملية معها حيث قامت بدورها بطرح عدد من المشاريع التعاونية ضمن مبادرات ما عرف بمؤتمرات القمم (الصين+5)، ومنذ عام 2000عملت الصين على الدخول بتحالفات وتكتلات اقتصادية أوسع حيث أصبحت شريكا مع رابطة الآسيان، ثم عضوا مؤسسا في شنغهاي 2001، وبريكس 2006، مما أثر في توسيع دائرة استحواذها على موارد الصناعة والطاقة، فبحسب بعض الباحثين يجاور الصين في حوض بحر قزوين نصف احتياط العالم من النفط والغاز تقريبا وهو ما أعطى هذه المنطقة أهمية قصوى للصين إذا ما أرادت الهيمنة على العلاقات الاقتصادية الدولية(الربيعي، 2017، 146).

وانسجاما مع هذه المعطيات فقد أعلن رئيس جمعورية الصين في زيارته لكازخستان عام 2013 عن مبادرة "طريق واحد حزام واحد" والتي تعد آسيا الوسطى محورها الأساسي، باعتبارها استراتيجية تنموية شاملة للمنطقة تتمثل بإنشاء أنابيب للنفط والغاز وطرق لنقل البضائع وسكك حديدية للربط مع دول الجوار، وفي عام 2017 دعت الصين لتأسيس بنك آسيا الاستثماري لدعم البنى التحتية للدول المشتركة بالمشروع، وأسست لذلك صندوقا مولته ب 42 مليار دولار (الدعبله، 2022، ص44)، وفي اللقاء الافتراضي الذي عقد بين قادة الصين ودول آسيا الوسطى بمناسبة مرور 30 عاما على العلاقات الثنائية أعلن الرئيس الصيني "بأن الصين هي دائما الجار الجيد والشريك الجيد لدول آسيا الوسطى"(عبد الباقي، 2022).

رقم الجدول (1): الناتج المحلي الاجمالي للصين ودول آسيا الوسطى/ بالمليار دولار أمريكي

اسم الدولة	2012	2014	2016	2018	2020	2022	2023
الصين	8532.19	10475.60	11123.333	13894.90	14687.7	17880.08	17791.80
كازاخستان	207,998	221,415	137,278	179,339	171,082	225.496	261.421
اوزبكستان	67,517	80,845	86,138	52,870	60,224	81.140	90.889
تركمانستان	35,164	43,524	36,169	40,765	45,610	56.540	59.887
قيرغيرستان	6,605	7,468	6,813	8,271	7,780	11.345	13.987
طاجيكستان	7,633	9,112	6,992	7,765	8,133	10.713	12.060

المصدر : البنك الدولي https://data.albankaldawli.org On Thursday.September,21.2023 at 07:11:07AM GMT+3

وقد كان من نتائج هذه المبادرة قيام الصين بضخ مليارات الدولارات في البنى التحية لمشروع الطريق الجديد، سواء عبر تقديم قروض مالية متنوعة للدول الشريكة، أو من خلال بلورة آلية المساعدات المقدمة عبر اتفاقات مزدوجة أو متعددة كإطار منظمة شنغهاي أو البنك الآسيوي أو منتدى التعاون لمجموعة آسيان+3 ، أو من خلال زيادة الاستثمار المباشر، فقد بلغت قيمة استثمارتها المباشرة في آسيا الوسطى 15 مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2023 (CGTN, 2023)، وفي الفترة من كانون ثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2024، قامت شركات صينية بضخ استثمارات غير مالية بدول وسط آسيا على طول "الحزام والطريق" وبما يعادل 10.95 مليار دولار أمريكي، أما من حيث المشاريع الأجنبية المتعاقد عليها فقد بلغت قيمة العقود الموقعة 54.39 مليار دولار، وقيمة المشاريع الخارجية المنجزة 35.56 مليار دولار أمريكي(MOCPROC, 2024).

ولهذا فان الصين تدرك تماما أهمية الاستحواذ على ثروات تلك المنطقة الضعيفة تنمويا دون إثارة حفيظة القوى الدولية، كما أنها بحاجة لأسواق تلك المنطقة التي تعاني من ضعف في قوتها الشرائية وتدني سعر صرف عملتها، وهو ما يؤكد حاجتها لتبني سياسة الاحلال الاستراتيجي الناعم إذا ما أرادت استمرار نموها الاقتصادي في ظل الحاجة الماسة للموارد النفطية اللازمة لصناعتها والمتوفرة في تلك المنطقة مع تزايد حدة الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط الغني بالنفط والغاز، ولذلك نجد تلاقيا في المصالح ما بين الصين وتلك الدول لاسيما حاجة اقتصاديات تلك الدول للتنمية في ظل انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي، وفي ضوء ما تتمتع به من ثروات طبيعية غير مستغلة كالذهب والفضة والمعادن والفحم مع وجود مصادر كبيرة للماء يمكن استخدامها لتوليد أكثر من 500 مليار واط من الكهرباء(عبد الله، 2018، ص16).

وإضافة إلى ذلك ولمواجهة أية انعكاسات محتملة على مشروع "طريق الحزام" المار بدول آسيا الوسطى نتيجة لاية تدخلات أمريكية أو روسية، فقد انطلقت الصين في تعاونها مع دول المنطقة من قاعدة تعزيز الاعتمادية المتبادلة في مجالات متعددة جعلتها أكبر شريك تجاري معها مقارنة بالقوى الكبرى الأخرى، حيث بلغ إجمالي حجم تجارتها الخارجية في ضوء التقارير الأولية للبنك الدولي عن عام 2023 70.5 مليار دولار 2023 بالمقارنة مع روسيا 56 مليار 2023 والولايات المتحدة 10 مليار 2023 (WITS, 2024)، وإذا ما نظرنا إلى الجدول رقم (2) نلاحظ عدة نتائج أبرزها تصاعد حجم التجارة الخارجية للصين مع دول المنطقة من 44 مليار دولار عام 2012 (وهو العام الذي يسبق إطلاق مبادرة الحزام والطريق) الى 55.6 مليار دولار عام 2022، في حين حلت روسيا بالمرتبة الثانية (37 مليار 2022) والولايات المتحدة في المرتبة الثالثة (4.87 مليار 2022)، هذا فضلا عن تحقيق الصين فائضا تجاريا مع تلك الدول مقداره 14.1 مليار دولار عام 2022 بالمقارنة مع حالة العجز التي كانت عليه عام 2012 وبمقدار 3.3 مليار، الأمر الذي يدفعنا للقول بأن من مخرجات تلك الاستراتيجية قد ساهمت بتحقيق الأهداف التالية:

- تنامي الشراكة الاقتصادية بين الصين ودول آسيا الوسطى مقابل انخفاضها مع روسيا والولايات المتحدة.
- غياب الخلافات التجارية والمالية بين الشركاء وزيادة التعاون فيما بينهم.
- تطبيق سياسة ملء الفراغ الاقتصادي وسد حاجة الدول للتنمية في ظل ضعف الاهتمام الروسي والأمريكي.
- تعزيز نفوذ اليوان كعملة مهمة لدول الحزام والتخلص من هيمنة الدولار وتقلب أسعار الفائدة المرتبطة به.

جدول رقم (2): حجم التبادل التجاري بين دول آسيا الوسطى مع الصين وروسيا والولايات المتحدة/ مليار دولار أمريكي

سنوات مختارة

البيان	الميزان التجاري للصين 2012	حجم التجارة الخارجية مع الصين 2012	الميزان التجاري للصين 2016	حجم التجارة الخارجية مع الصين 2016	الميزان التجاري للصين 2022	حجم التجارة الخارجية مع الصين 2022	حجم التجارة الخارجية مع روسيا 2022	حجم التجارة الخارجية مع الولايات المتحدة 2022
كازخستان	3.670-	25.67	+3.5	13	+1.6	31	25.6	3.7
تركمانستان	-6.974	10.36	-5.2	5.9	-9.9	10.9	0.865	0.098
اوزبكستان	+0.691	2.70	+0.400	3.6	+5.3	9.7	6.9	0.882
طاجكستان	+1.639	1.84	+1.7	2.0	+1.8	2.6	1.99	0.124
قيرغزستان	+5.073	5.16	+5.6	6.2	+15.3	1.5	2.5	0.071
الإجمالي	-3.333	45.64	+5.9	30.7	+14.1	55.7	37.8	5.875

- المصدر: https://Wits.Worldbank.org/CountryProfile/en/Country2023/

2-الأهداف العسكرية والأمنية

تتقاطع الصين مع دول آسيا الوسطى من حيث وجود أقليات قومية ودينية على حدودها الشمالية الغربية مما يجعلها عرضة لتأثيرات المواقف السياسية في تلك الدول، ولذلك سعت الصين للعمل على حلحلة خلافاتها التاريخية والحدودية معها واتباع استراتيجية إحلالية ناعمة للقوة دون إثارة حفظية القوى التقليدية السابقة، فالأوضاع الأمنية في وسط آسيا تفرض نفسها بقوة على الأمن القومي الصيني، وليس أدل من ذلك تأثرها بتداعيات الاضطرابات الأهلية لليغور التي اندلعت في طاجكستان وتصاعد التيار الديني الاوزبكي المؤيد لاستقلال تركستان الشرقية، حيث أبدت الصين تخوفها من عودة الحركات السلفية المشاركة في الحرب الأهلية السورية كالحركة الإسلامية الأوزبكية والحزب الإسلامي التركستاني وحزب التحرير الإسلامي، الأمر الذي دفعها لعقد اتفاقيات أمنية للتعاون وحماية الحدود مع الحكومات المناوئة لحركات الإسلام الجهادي في تلك المنطقة(حسن، 2021).

وبسبب انشغال روسيا بالمسألة الاوكرانية منذ ضم جزيرة القرم عام 2014 وإعادة تركيز اهتمامها على مواجهة تمدد حلف الناتو في شرق أوروبا، تركت روسيا للصين مواجهة التمدد الأمريكي في وسط آسيا لا سيما بعد تراجع وتيرة النفوذ الروسي من جهة، وبروز الاهتمام الدولي بإنشاء القواعد العسكرية بالمنطقة من جهة أخرى وكما يوضح الجدول رقم (3)، حيث توجد بالمنطقة قواعد أمريكية وأوروبية وروسية وهندية على الرغم من قلة عددها، حيث يبدو هذا التعاون بين الطرفين وكأنه يتناغم مع الدعوات الروسية للحد من تمدد حلف الناتو وضرورة إعادة تعريف مفهوم الأمن الدولي ليقوم على قاعدة التعددية القطبية(aqeel & others 2021).

جدول رقم (3): القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا الوسطى

الدولة	اسم القاعدة العسكرية	التجهيزات
طاجكستان	قاعدة روسية- دوشنبة	5000 جندي
	قاعدة روسية-كيولياب	50 طائرة حربية
	قاعدة هندية-فارغور	سربان من الطائرات
	قاعدة فرنسية-دوشنبة	طائرات إسناد
اوزبكستان	قاعدة المانية-ترمذ	300 جندي ومروحيات
قرغيزستان	قاعدة روسية-كانت	500 جندي و 200 طائرة ومروحية
	قاعدة أمريكية-ماناس	1000 جندي

المصدر: تحليلات الباحث استنادا إلى: حسن، محمد(2021) ولايات متحدة وآسيا الوسطى: البحث عن نقطة ارتكاز عسكرية جديدة، ا سبتمبر 2021، https://marsad.ecss.com.eg/61062/، القضاة، محمد(2007) الجزيرة نت، القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا الوسطى https://www.aljazeera.net/2007/07/22/%D8%A7

وإذا نظرنا إلى جوانب الاتفاق الصيني والروسي مقارنة بجوانب الاختلاف نلاحظ تراجع بؤر الخلاف بين الطرفين نتيجة لتعاظم الشراكة بينهما، حيث نلاحظ ارتفاع مستوى التجارة الخارجية بين البلدين إلى 240 مليار دولار سنة 2023، ومن انتظام التدريبات العسكرية السنوية بين الطرفين، ومن كثافة الزيارات الدبلوماسية لرؤساء الدولتين، ومن المواقف الصينية الداعمة لروسيا في حربها مع أوكرانيا، ففي اللقاء الذي عقد بين الرئيسين Xi Jinping و Joe Bidenبجزيرة بالي في 2022/11/14 لم يدن الرئيس الصيني روسيا لا بل دعا إلى فهم تخوفات روسيا والالتزام بالحوار وعدم المجابهة بين الدول الكبرى(وزارة الخارجية الصينية، 2022).

كذلك نجد بأن الولايات المتحده قد ركزت اهتمامها على مجابهة الصين في شرق آسيا، حيث تنتشر قواعدها العسكرية بكثافة في تلك المنطقة (50 ألف جندي في اليابان و 40 ألف جندي في كوريا الجنوبية) لارتباط ذلك بتحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي بحماية تلك الدول إضافة لتايوان من التهديدات الصينية المحتملة(aqeel, 2022)، لكن تواجدها العسكري في وسط آسيا وكما يشير الجدول أعلاه يبدو خجولا، حيث لا يوجد لديها سوى قاعدة واحدة في قيرغستان أنشئت بعد حرب أفغانستان بهدف محاربة الإرهاب (قاعدة ماناس)، مما يشير إلى ضعف الاهتمام العسكري الأمريكي بالمنطقة وغياب أية استراتيجية عسكرية واضحة فيها، وهو ما يفتح المجال للصين للإسراع لملء الفراغ والتمدد والعمل على التفكيك الناعم لأي نفوذ أمريكي في المنطقة، باعتباره النفوذ الأكثر تهديدا لأمنها القومي ولتطورها الاقتصادي وبما يساهم بتحقيق نظرية الإحلال والتبديل التي يمكن اعتبارها استراتيجية شاملة للدولة الصينية في هذه المنطقة.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية الإحلالية سعت الصين إلى زيادة إنفاقها العسكري وبشكل متزامن مع زيادة ناتجها المحلي وكما يوضح الجدولان رقم (1) و(4)، ففي العام 2001 كان ناتجها المحلي 1.4 ترليون في الوقت الذي بلغ إنفاقها العسكري 26 مليار دولار فقط، ثم قفز هذا الإنفاق إلى مستويات كبيرة في العام 2011 حيث بلغ إنفاقها العسكري 125 مليار دولار مع وصول ناتجها المحلي إلى 6 ترليون دولار، ثم تضاعف إلى مستويات قياسية ليصل الى 296 مليار دولار عام 2023 وبشكل متوافق مع تصاعد ناتجها المحلي الذي وصل إلى 17.79 ترليون دولار امريكي(SIPRY & World bank, 2024)، في الوقت الذي يتبين لنا فيه ضآلة الإنفاق العسكري لدول آسيا الوسطى والذي يجعلها بحاجة دائما لوجود حماية دولية.

جدول رقم (4): الإنفاق العسكري للصين والولايات المتحدة وروسيا ودول آسيا الوسطى/ مليار دولار أمريكي سنوات مختارة

البيان	2011	2014	2017	2020	2023
الولايات المتحدة	752	637	646	778	916
الصين	125	182	210	257	296

البيان	2011	2014	2017	2020	2023
روسيا	70	84	66	61	109
كازخستان	1.8	2.3	1.3	1.5	1.2
اوزبكستان*	1.7	2.2	1.5	2.4	2.5
تركمانستان*	0.65	0.070	0.066	0.085	0.100
طاجكستان	0.071	0.104	0.078	0.077	0.139
قيرغيزستان	0.086	0.104	0.121	0.131	0.464

المصدر: معهد استكهولم لدراسات السلام، بينات الإنفاق العسكري،2024/10/2 https://www.sipri.org/databases

*. Central Intelligence Agency (CIA), 11/4/2024, Fact Book, Central Asia

كذلك يتضح التحول في السلوك الاستراتيجي الصيني نحو اتباع استراتيجية الاحلال والتبديل للقوة الناعمة من سعيها الاخير لإنشاء قواعد عسكرية بحرية خارج أراضيها، معللة ذلك بهدف تأمين مرور تجارتها البحرية وحماية سفنها من أعمال القرصنة أو الاعتداء عليها، ففي عام 2016 وقعت الصين اتفاقية أمنية مع طاجكستان لإعادة تموضعها العسكري فيها والذي بدأ منذ الغزو الأمركي لأفغانستان عام 2001، وفي عام 2017 أنشئت أول قاعدة بحرية خارج أراضيها في جيبوتي وعلى مدخل باب المندب في البحر الأحمر وبكلفة 590 مليون دولار أمريكي (Zhou, 2017).

كما بدأت الصحافة الأمريكية تشير إلى سعي الصين لإنشاء مزيد من القواعد البحرية ابتداء من ميناء سيرالكنا إلى نواكشوط، في ظل غياب أيّة استراتيجية أمريكية واضحة في المنطقة، لاسيما وأن تحالف العيون الخمسة لدول آسيا الوسطى مع الولايات المتحدة(**C5+1**) والذي أنشئ منذ العام 2015 بدعوة من كازخستان لم يؤسس له أمانة عامة ولم يحقق أيّة إنجازات سياسية أو اقتصادية أو أمنية جادة وأن أعظم إنجاز له كان إدارة قضايا المياه والبيئة والاجتماعات عبر الانترنت (Starr, 2023)، في حين نشرت صف استقصائية بريطانية في حزيران/يوليو 2024 تقريرا عن وجود صور للأقمار الصناعية تبيّن الأعمال الأولية التي تقوم بها الصين لتوسعة القاعدة العسكرية بالقرب من مدينة شيماك في طاجكستان (Independent, 26/5/2024)، الأمر الذي يدلّ على أن الصين قد بدأت فعلا باتباع استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة تتضح فيما يلي:

1. إنشاء القواعد البحرية ما وراء الحدود لغاية حماية ممرات وطرق التجارة الدولية.
2. التواجد العسكري في دول وسط آسيا بهدف حماية الطرق التجارية.
3. إظهار امتلاك مظاهر القوة بالشراكة مع حكومات دول المنطقة.
4. تقليل الفجوة مع القواعد الأمريكية المنتشرة في وسط آسيا والإحلال مكانها.

المحور الثالث: الأبعاد الاستراتيجية للقوة الناعمة الصينية في منطقة آسيا الوسطى

مع مجيء القيادة الجديدة عام 2013 أصبحت منطقة وسط آسيا مرتكزا أساسيا في الطموحات الاقتصادية والاستراتيجية للصين، حيث تم إطلاق مبادرة "الطريق والحزام" كأحد وسائل تنفيذ تلك الطموحات تجاه تلك المنطقة، ممثلة بالدعوة لتنشيط تجارتها الخارجية عبر إحياء "طريق الحرير" بينها وبين أوروبا والشرق الأوسط، وبحيث تطل من خلاله على روسيا وأوروبا والعالم الخارجي، وقد أعلنت الصين بأن إنشاء هذا الطريق يعد أحد أهم أولوياتها الخارجية لاعتبارات مهمة اقتصادية وسياسية وأمنية(Momnazar, 2018, p396).

وتأكيدا على هذا الاهتمام أكد الرئيس Xi Jinping في كلمته الافتتاحية للقمة الصينية الآسيوية في منتدى "بوآو الآسيوي" 2022، "بأن الصين تجمعها روابط قوية من التعاون والصداقة والتاريخ مع دول الجوار، مؤكدا أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها البوابة الآسيوية لاوراسيا، وبأنها تمثل جوارا استراتيجيا لا يمكن للصين أن تسمح للدول الأخرى بالسيطرة عليها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية" (Xinhua ، 2022)، ولذلك وفي هذا الصدد يمكن رصد عدة مؤشرات تتعلق بأبعاد وملامح استراتيجية الإحلال الناعم للقوة في المنطقة وكما يلي:

اولا: الأبعاد الاقتصادية لاستراتيجية القوة الناعمة

يشكل هذا الاقتصاد 18% من اقتصاد العالم تقريبا، وهو يعد حجز الزاوية في نمو الاقتصاد الدولي وتجارته الخارجية، حيث يرتبط فيه عدد كبير من اقتصاديات الدول الصناعية والنامية على حد سواء، إما من جهة التصنيع وإما من جهة المواد الخام، مما يعطي للاستراتيجة الصينية عنصرا مؤثرا في الاقتصاد العالمي من خلال ما يلي:

1-الاعتمادية المتبادلة للاقتصاد الدولي مع الاقتصاد الصيني، بحسب رؤية "صندوق النقد الدولي" فإن نمو اقتصاد الصين يؤثرا إيجابيا في نمو الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول الناشئة، كما أن تباطؤه يؤثر سلبا في اقتصاديات تلك الدول، ولذلك أشار الصندوق في تقريره لعام 2024 إلى أن الاقتصاد العالمي سيشهد نموا بنسبة 3.3% عام 2025، مدفوعا باحتمالات نمو الاقتصاد الصيني بمقدار 4.5%، وبوسط توقعات متفائلة للاقتصاد

الأمريكي مقابل بطء في اقتصاد أوروبا والشرق الأوسط نتيجة الصراعات والقلاقل الأهلية (IMF, 2024)، أما على صعيد التجارة الدولية فتحقق الصين فائضا في ميزانها التجاري منذ أكثر من عقدين، لكن هذا الفائض خلق تخوفا كبيرة لدى الشركاء التجاريين لاسيما الولايات المتحدة والتي يتزايد عجزها التجاري طرديا مع نمو التجارة الصينية، ولذلك يجد الخبراء الدوليون بأن قرارات الرئيس Trump (2016-2020) التي اتخذها عام 2018 أثرت سلبا على المشاريع التجارية والاستثمارية للشركات الصينية (Diamond, 2018)، كما أن قررات الرئيس بايدن (2021-2024) من بعده جعلت من سياسة مواجهة تخفيض العجز التجاري الأمريكي أحد أهم محاور العلاقات الأمريكية الصينية، لا بل إن صندوق النقد الدولي قد حذر بتقرير الصادر في يناير 2025 من انعكاس حالة عدم اليقين على الاقتصاد العالمي نتيجة تصعيد "التعريفات الانتقامية" على قرارات الرئيس Trump في ولاية الثانية (2025-؟) من فرض رسوم جمركية على الشركاء التجاريين الرئيسيين (الصين وكندا والمكسيك والاتحاد الاوروبي) (صندوق النقد الدولي، 2925، ص7).

أما في جانب المالية الدولية فتشير أبرز مؤسسات المال والأعمال "كجولدمان ساكس" و"يو بي اس" و"جيه بي مورغان" إلى ارتفاع توقعاتها بالاستثمارات المالية الصينية للأعوام القادمة، لكنها أشارت أيضا إلى خشيتها من حدوث تباطؤ وانكماش في الأسواق المالية نتيجة لركود سوق العقارات السكنية وارتفاع تكلفة رأس المال وزيادة البطالة التي تنامت منذ أزمة كوفيد 19(Morgan Stanley, 2024)، فالصين قد تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول الصاعدة من ناحية، ولكنها قد تسهم في زيادة معدلات التضخم وأسعار الفائدة للدول المرتبطة بالدولار من ناحية أخرى وهو ما حدث عام 2022.

2-الشراكة مع اقتصاديات دول مبادرة الحزام والطريق ومنظمة شنغهاي ومجموعة بريكس، تم توقيع ميثاق إنشاء منظمة شنغهاي عام 2002 وضمت الصين وروسيا بالإضافة لكازخستان واوزبكستان وطجكستان وقيرغيستان، ثم انضمت الهند وباكستان وايران وبيلاروسيا، وتمثل مساحة هذه الدول 67% من مساحة قارة آسيا و37% من سكان العالم، وفي الوقت الذي يعتقد فيه البعض بأن إنشاء هذه المنظمة كان لأهداف أمنية محددة تتعلق بحفظ الحدود ومكافحة الإرهاب ومواجهة التحالفات الغربية كحلف الناتو(ارتيمان، 2018، ص18)، إن أهدافها تطورت فيما بعد نحو مسائل أكثر استراتيجية تتعلق بتفوقها على الولايات المتحدة الأمريكية، فبحسب إحصائيات البنك الدولي لسنة 2023 بلغ مجموع اقتصاديات هذه الدول يساوي 25% من الاقتصاد العالمي وهو يجعلها تتفوق على الاقتصاد الأمريكي الذي يمثل 23% من الاقتصاد العالمي.

كذلك وإضافة لنمو تجارتها البينية مع تلك الدول والتي تجاوزت 500 مليار دولار نهاية عام 2022 بحسب تقارير البند الدولي، إلا أن البعض يعتقد بأن ذلك يندرج ضمن تعزيز قوتها الناعمة في دول الشراكة، فقد بنت الصين شبكة كبيرة من العلاقات الاقتصادية وهو ما يعطيها ميزة تنافسية عن الولايات المتحدة البعيدة قاريا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قوتها الناعمة من جهة ومقاومة الضغوط الأمريكية عليها من جهة أخرى، حيث تجد الصين بأن ربط اقتصادها باقتصايات دول الجوار سيكون ذا فائدة أكبر إذا ما قامت الولايات المتحدة بأية محاولات لعزلها أو إذا ما حدثت مواجهة معها(Bergsten, 2024, p50-60)، في ناحية أخرى تسعى الصين للاستحواذ على مراكز النفط الآسيوي الرخيص اللازم لصناعتها حيث تقدر تقارير منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك بأن الصين تستورد 11 مليون برميل يوميا(opic, 2024)

3-الترابط في البنية التحتية مع اقتصاديات دول آسيا الوسطى، أنشأت الصين خلال السنوات الست الأولى من عمر طريق الحزام عدة طرق برية تربطها بدول آسيا الوسطى وروسيا وباكستان والشرق الأوسط، معززة شبكة سكك حديد امتدت إلى 200 ألف كم، وطرق برية وصلت إلى 460 ألف كم، وشبكة مائية امتدت لنحو 25 ألف كم، إضافة إلى بناء أكثر من 100 مطار مدني، قدرت تكلفتها ب 250 مليارا إلى جوارها 50 مليار دولار كاستثمارات في تلك البلدان إضافة إلى إجمالي تجارة خارجية سنوية تقدر ب 2.5 ترليون دولار (مطاوع، 2020)، وبهذه الشراكة فإن 56% من الناتج العالمي و76% من الاحتياط العالمي للنفط سوف يمر بدول الشراكة الصينية، مما يفسّر الاهتمام بتطوير البنية التحتية لدول الشراكة في "طريق الحرير" للوصول إلى الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية في حال حدثت صراعات دولية تتعلق بإغلاق المضائق البحرية، ناهيك عن سعيها لتدويل عملتها وجعلها عملة قابلة للتداول في دول الشراكة، وهو ما اتضح في اتفاقها مع الحكومة الروسية لتسهيل المعاملات التحويلية بالعملة المحلية بعدما فرض الغرب عقوبات على نظام التحويلات (سويفت).

وقد أدى تعظيم الشراكة التجارية بين الصين ودول آسيا الوسطى إلى تزايد درجة الترابط والتكامل بينهم عام 2022 عما كان عليه الحال عام 2012، وقد جاء هذا الترابط نتيجة ما قدمته الصين من مشروعات تنموية في مجال البنية التحتية وصناعات الطاقة والصناعات الخفيفة والمواصلات والاتصالات والمعونة التكنولوجية لمشروع الحزام والطريق، فمن الجدول رقم (5) نلاحظ زيادة درجة الترابط والتكامل الاقتصادي بين الصين ودول الدراسة، حيث حلت طاجكستان بالمرتبة الأولى وكما هو مبين أدناه، في حين حلت قيرغستان في المرتبة الأخيرة، وهو ما يدلل على تصاعد السياسة الإحلالية للقوة الناعمة للصين في المنطقة وربط تنمية تلك الدول بها بدلا عن الولايات المتحدة وروسيا.

جدول رقم (5): درجة التكامل والترابط الاقتصادي بين الصين ودول آسيا الوسطى بالنسبة المئوية/ سنوات مختارة

البيان	2012*	2016	2018	2020	2022	2023
طاجكستان	%14.3	%19.2	%19.4	%17.9	%24.2	%29
تركمانستان	%19.3	%16.3	%16.4	%19.5	%19.7	%21
كازخستان	%12.4	%9.4	%12.3	%12.9	%14.0	%16
اوزبكستان	%4.0	%4.1	%10.2	%11.1	%12.1	%14
قيرغزستان	%7.6	%8.2	%6.8	%7.3	%12.0	%17

- المصدر: تحليلات الباحث استنادا إلى بينات البنك الدولي عن التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية.

ثانيا: الأبعاد الأمنية لاستراتيجية القوة الناعمة

إن إيقاع التغيّر التاريخي في حركة العلاقات الدولية للقوى العظمى يشير إلى أن القوة الصاعدة يمكن أن يدفعها نموها لأن تتحمل جزءا من مسؤولياتها العالمية، فمبادرة الحزام والطريق التي تبنتها الصين كان لها دور إيجابي في تنمية البنية التحتية لدول الشراكة ولاسيما دول آسيا الوسطى وهو ما عزز من نموها الاقتصادي ودفعها للتغلب على حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منذ استقلالها عن الاتحاد السوفييتي(Khalilova, 2024)، كما أن إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار قد شجع دولا حليفة للولايات المتحدة كاستراليا ونيوزلندا والهند واليابان وكوريا الجنوبية وماليزيا وفيتنام للانخراط في عضويته ووضع تساؤلات عن فاعلية تحالف الكواد لحفظ أمن الباسفيكي في ظل غياب الصين عنه (Dollar, 2015)، ناهيك عن أن انخراط تلك الدول تباعا في عضوية البنك يدلل على أن تلك الدول لم تكن في موضع الاختيار الصعب بين الصين والولايات المتحدة في ظل تنامي مصالحها مع الصين، وبالتالي فإذا ما أصبحت الصين قوة عالمية فإننا لن نكون بصدد نظام عالمي يستند إلى الاختيار ما بين الايديولوجيا الاشتراكية والايديولوجية الليبرالية، لاسيما وأن الصين قد حققت تقدما فيما يلي:

1-التحالفات الأمنية لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وتتضح هذه المسألة بالدعوة لمحاربة الأصولية الدينية والعمل على مأسسة العمل العسكري، فبحسب الدراسات الدولية نمت مبيعات السلاح الصيني إلى دول آسيا الوسطى بمعدل 100% من عام 2010 إلى 2018 (11 مليون لكازخستان و107 مليون لاوزبكستان و230 مليون لتركمانستان) (SIPRY, 2024)، وتعزيزا لهذا النهج أعلن الرئيس الصيني في قمة شيان المنعقدة عام 2023 عن استعداد بلاده لمساعدة دول آسيا الوسطى بتعزيز قدراتها الدفاعية وإعادة تسليحها عسكريا والمساعدة بمراقبة الحدود والتدريب المشترك وبناء القدرات العسكرية (Independent, 2023)، وفي العام التالي تم الإعلان عن إنشاء "أمانة آلية تعاون الصين-آسيا الوسطى"، وهو مجلس مشترك لتنظيم ومأسسة سبل التعاون والتنمية بين الطرفين في المجالات الأساسية والأكثر حساسية (Xinhua ، 2024/3/30) ولعل أحدها مواجهة الإسلام السياسي الجهادي حيث لديها تخوفات كبيرة من تصاعد الأصولية الإسلامية على حدودها الغربية في منطقة تركستان الشرقية (شنجيانغ) وفي أفغانستان، ولهذا عقدت اتفاقيات أمنية مع كزخستان وقيرغيستان منذ سيطرة "جماعة طالبان" على الحكم لضمان استقرار الحدود ومنع التهريب ومرور الميليشيات المسلحة والابتعاد عن أي توترات خارجية(العطاب، 2020،ص97).

2-مواجهة التراجع الأمريكي في آسيا الوسطى، تتخوف الصين من نية الولايات المتحدة لإنشاء ناتو آسيوي على غرار حلف الناتو الآطلسي لملء الفراغ الأمني الذي قد تخلفه حال انسحابها من المنطقة، أو حتى لمواجهة حالة غيابها الفعلي عن تحمل مسؤولياتها الأمنية في المنطقة في ظل تصريحات الرئيس Trump لدفع الدول الأوروبية والشرق أوسطية لدفع استحقاقات أمنها، ولذلك تعاقدت مع طاجكستان لتوسيع القاعدة العسكرية القديمة فيها، كما زادت خلال السنوات الماضية من تدريباتها العسكرية لمكافحة الإرهاب مع القوات الأوزبكية والطاجكية، ولإضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها العسكرية مع تلك الدول أكد وزير خارجية الصين في لقائه مع وزراء دول آسيا الوسطى ضمن مجموعة (C+C5) على الحاجة إلى "انسحاب مسؤول ومنظم للقوات الأجنبية من المنطقة"(Independent, 2024). وهذا يأتي عمليا في ظل تلاقي المخاوف الصينية مع المخاوف الروسية مما سيخلفه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ففي الوقت الذي شجعت فيه الصين روسيا لتفعيل منظمة الأمن والتعاون مع الجمهوريات المستقلة، دعت إلى التوسع بعمل منظمة شنغهاي للتعاون باعتباره منتدى اقتصاديا ذا صبغة أمنية، كما دعت إلى بناء شراكة استراتيجية في مجموعة بركس، ومنذ 2014 تم مأسسة التدريبات المشتركة مع روسيا والهند لتشمل تدريبات سنوية برية وبحرية وجوية بهدف حفظ الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب ومحاربة القرصنة البحرية(globalfirepowe, 2024) مما يعزز الأمل الصيني بإقصاء الأمريكيين عن أية تحالفات مستقبلية مع دول المنطقة.

ثالثا: الأبعاد السياسية لاستراتيجية القوة الناعمة

إن القوة المتنامية للصين تعد المحرك الأكثر تأثيرًا للتغيير الجيوسياسي على الساحة الدولية اليوم، لكن وعلى الرغم من اصطفاف الغرب مع أوكرانيا في الحرب الروسية الجارية حاليا، إلا أن الولايات المتحدة قد حددت بوضوح أن الصين تمثل التحدي الأول لها على الساحة الدولية، وبنفس

الوقت لا تخفي الصين تخوفها من المواقف الأمريكية تجاه مستقبلها وهو ما يجعل مجال التهديد لكلا الطرفين مزدوج الاتجاه(Scobell & others, 2020, p9-10) ولذلك فإن هذه المواقف المتباينة قد تشير إلى تحول جذري في النظرة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين تجاه الدور المستقبلي للصين وخطتها نحو عام 2049، فوفقًا للنظرية الواقعية البنيوية فإن عدد الأقطاب في بنية القوة سوف يؤثر على سلوك القوة العظمى والنظام الدولي حيث من المتوقع أن تدفع بنية القوة ثنائية القطبية القطبين نحو تنافس مكثف وشامل مما يخلق انقسامًا واضحًا بين المتنافسين.

وعلى الرغم مما تمثله الولايات المتحدة من قطب وقوة إقليمية مهيمنة وقوة عظمى مسيطرة، الا أن سعي الصين لأن تكون قوة عالمية بحلول 2049، سيجعلها قطباً في نظام ثنائي القطبية مع الولايات المتحدة بشكل فعلي، فإذا ما وضعنا معيار القطبية في النظام الدولي ضمن المؤشرات الرئيسية: السكان، والحجم الإقليمي، ووفرة الموارد، والقدرة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والاستقرار السياسي، والكفاءة السياسية(Bekkevold, 2023)، فإننا نجد بأن النظام الدولي يتمتع الآن ببنية قوة ثنائية القطبية حيث تشكل الصين والولايات المتحدة القطبين الرئيسيين في هذه المعادلة.

لكن ومن وجهة نظر دعاة الصعود السلمي للصين يشير الباحث الصيني شاو جينغ تشاي بأن على الغرب أن لا يخشى من الصعود الصيني إذ إن للصين مشاكل داخلية تسعى إلى مواجهتها والتغلب عليها بعيدا عن المخاوف الأمريكية، فهي من الناحية السياسية تسعى لتعزيز الثقة بسلطة الحزب الواحد ومركزية القرار، ومن الناحية الاقتصادية تسعى لأن تكون دولة متوسطة الدخل وأن تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية لدول الجوار بما فيها دول آسيا الوسطى نظرا لقربها من الصين(Shaojin, 2021a)، كما ويعزز بعض الباحثين الغربيين هذه الرؤية بالاستراتيجية التي قدمتها الصين لتحقيق نهضتها وحلمها بأن تكون قوة عالمية اقتصاديا منتصف القرن الحالي دون وجود أية طموحات عسكرية لتحقيق القطبية أو الهيمنة العالمية، فهي تسعى للمحافظة على الدفاع عن نفسها وعن أراضيها ومصالحها وأن ترى قوتها العسكرية موضع ثقة بحلول 2035 دون حدوث أية مواجهة مع الولايات المتحدة وهو ما قد يخلق فرصا للتعايش السلمي وإدارة الصراع بينهما(Chivvis. 2024, p)

ومما يعزز هذا الطرح ما تراه الصين بنفسها بأنها دولة نامية وأنها بحلول 2049 سوف تصل للدول المتقدمة وتكون قوة عالمية غير قطبية وفق تلك الاستراتيجية التي وافق عليها الحزب الشيوعي 2017، إذ إن لديها مشاكل كبيرة تتعلق بعدد السكان وسوء توزيع مشاريع التنمية بين الشرق والغرب وانخفاض متوسط الدخل للفرد بالمقارنة مع الدول المتقدمة، كما أنها لا تدعي بأنها نموذج دولي يمكن تعميمه والاقتداء به، فالقيم الثقافية الكنفوشيوسية واختلافها عن القيم الغربية لا يجعلها مؤهلة لتغيير القيم الليبرالية السائدة في المجتمع الدولي حاليا(Shaojin, 2021b)، إذ إن الثقافة الكنفوشوسية تركز على أهمية النظام في المجتمع والانضباط والمسؤولية المجتمعية والقيادة بالكفاءة على حساب الحرية الفردية، في حين أن الثقافة الليبرالية السائدة حاليا تهتم بنشر الفكر التحرري والديمقراطي والحرية الفردية. وعلى الرغم من أن تلك التخوفات قد تبدو وكأنها مجرد ملاحظات دقيقة مجردة في نقاش علمي، فإنها في الواقع تنطوي على آثار ملموسة كبرى على الاستراتيجية والسياسة الدولية في القرن الحادي والعشرين.

الخاتمة والنتائج

بينت الدراسة بأن الصين لديها عدد من المقومات الأساسية التي تدعم رؤيتها الاستراتيجية الإحلالية للقوة الناعمة مكان أساليب القوة التقليدية، حيث وفرت لها الظروف الدولية الراهنة الفرصة لتحقيق طموحاتها بأن تكون قوة سلمية صاعدة، فمن الناحية الاقتصادية ساهمت الموارد والإمكانيات التي تمتلكها في تعزيز نموها الاقتصادي مما أدى إلى تعاظم قدراتها وإمكانياتها العسكرية وهو ما مكنها من إعادة صياغة قدراتها الاستراتيجية بالمقارنة مع قدرات القوى التقليدية الأخرى، أما سياسيا فقد ساهمت طبيعة نظامها المركزي لأن تتماهى مع أنظمة الحكم الشمولية في المنطقة، فالصين ودول آسيا الوسطى هي دول سلطوية تحكمها أقلية نخبوية تسيطر على الحكم منذ استقلالها، كما أن لديها تخوفات مشتركة من تصاعد الأصولية الدينية والحركات القومية المطالبة بالتغيير، ناهيك عن رغبتها المشتركة مع روسيا لمنع العسكرتارية الغربية من التغلغل في وسط آسيا، وهذا ما يعطي الصين ميزة نسبية إضافية عن الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعمها باهتمامها بالمعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد انتهجت الصين استراتيجية حديثة تقوم على إطلاق مبادرات تنموية كبرى لربط اقتصادها باقتصاديات دول الجوار الآسيوي والدعوة لتعزيز النمو وحفظ الأمن الإقليمي في الوقت الذي نجد فيه ضآلة الإنفاق العسكري لتلك الدول الأمر الذي يجعلها بحاجة ماسة لحماية القوى الدولية من المخاطر المحلية والخارجية، كما اتضح بأن منطقة وسط آسيا تأتي ضمن أولويات الاستراتيجية الصين الحديثة، لاسيما مع حالة التراجع في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وما يتضح من نواياها للانسحاب العسكري من شرق آسيا في ظل تصريحات إدارتها الجديدة، ولذلك عملت الصين على تفويت الفرصة على أية قوى دولية خارجة بطرحها لاستراتيجية الصعود السلمي والتي تمثل استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة مكان القوى التقليدية في المنطقة، مما يعزز حفظ أمنها القومي ويحول دون سيطرة القوى المعادية على موارد الطاقة وطرق التجارة أو إذكاء الصراعات القومية والدينية في المنطقة.

ولذلك فقد تبيّن بأن الصين اتبعت استراتيجية إحلالية للقوة الناعمة في المنطقة وبما يتوافق مع صعودها السلمي تقوم على قاعدة التفكيك الناعم للقوى السابقة وملء الفراغ مكانها من خلال ربط اقتصاديات دول المنطقة باقتصادها المتطور حيث طرحت "مبادرة الحزام والطريق" كمبادرة تنموية لتطوير اقتصادها وربطه باقتصاديات دول الشراكة معها، كما سعت إلى طرح "مبادرات أمنية" تتعلق بتطوير القدرات العسكرية لدول المنطقة

للمحافظة على أمنها بمحاربة الارهاب ودرء التهديدات المحتملة، مستفيدة من غياب الاستراتيجية الواضحة للولايات المتحدة بالمنطقة وانشغال روسيا بمواجهة حلف الناتو في اوكرانيا، لكن هذه الاستراتيجية الإحلالية قد تثير احتمالات متعددة منها الاستمرار بفكرة التعايش بين القوى الكبرى وتعظيم المصالح فيما بينها، أو قد تشعل شهوة التنافس والصراع مع القوى المركزية مستقبلا للاستحواذ والهيمنة على موارد هذه المنطقة.

المصادروالمراجع

ارتيمان، أ. (2018). *الدور الدولي المتوقع لمنظمة شنغهاي للتعاون*، الأمل للنشر والوزيع، دمشق.

باكير، ع. (2011). *مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية*، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html

بوزيدي، ع. (2021). حدود مفاهيمية لمصطلح التنافس. *مجلة علوم إنسانية*، جامعة بسكرة، 21(2).

حسن، م. (2021). *الولايات المتحدة واسيا الوسطى: رحلة البحث عن نقطة ارتكاز عسكرية جديدة*، سبتمبر 2021، المرصد المصري، https://marsad.ecss.com.eg/61062/

خطار، ع. (2015). *آفاق تنامي العلاقات العربية الصينية*، دار الطلبة، بغداد.

دان، ت. وآخرون. (2016). *نظريات العلاقات الدولية.. التخصص والتنوع*، المركز العربي للأبحاث، الدوحة.

الدعبله، م. (2022). *التنافس الصيني الأمريكي في أسيا الوسطى وتداعياته على الأمن القومي الروسي 2006-2022*، جامعة الأقصى.

ربيع، م. ومقلد، ا. (1994). *موسوعة العلوم السياسية*، منشورات جامعة الكويت.

الربيعي، ل. (2017). الأهمية الإستراتيجية لآسيا الوسطى و مستقبل التنافس الاقليمي الدولي. *مجلة المستنصرية*، 58، 146-171.

عبد الباقي، ف. (2022). *دوافع استراتيجية: الصين وثلاثة عقود من العلاقات اسيا الوسطى، الدراسات الاسيوية*، مركز الدراسات الاستراتيجية، **https://ecs.com.eg/19177/**

عبدالله، و. (2018). *استراتيجية روسيا بالسيطرة على آسيا الوسطى ومستقبل رابطة دول المستقلة*. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

عقيل، و. (2013). الاستراتيجية الأمريكية تجاه تايوان بعد نهاية الحرب الباردة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب*، 10(1)، 999-1035.

عقيل، و. (2004). *أثر العولمة الاقتصادية على صنع القرار السياسي في الصين 1997-2007*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

العطاب، س. (2020). *التنافس الدولي ... آسيا نموذجا*، دار صادق، بيروت.

القضاة، م. (2007). الجزيرة نت، القواعد العسكرية الأجنبية في آسيا الوسطى2007/7/22، https://www.aljazeera.net/2007/07/22/%D8%A7

القرالة، ع. (2011). *أثر خطط الإحلال الوظيفي على دافع القادة الإداريين في المؤسسات العامة.. دراسة ميدانية*، جامعة مؤتة.

فهمي، ع. (2006). *مدخل الى دراسة الاستراتيجية الوظيفية*، مجدلاوي للتوزيع، عمان.

مجموعة باحثين. (1999). *الموسوعه العالمية*، مؤسسة أعمال للتوزيع والنشر، الرياض.

مطاوع، أ. (2020). طريق الحرير في استراتيجية الصين..الأهداف والأوزان الاستراتيجية. *مجلة سياسات*، (46)، مركز العربي-الدوحة.

References

Amnesty International. (2023). *China*. https://www.amnesty.org/ar/location/asia-and-the-pacific/east-asia/china/report-china/

Aqeel, W. (2022). Great powers' national security strategy towards international system's shift: The case of the United States and Russian Federation. *Dirasat: Human and Social Sciences, 49*(5, Suppl. 1), 252–274. https://doi.org/10.35516/hum.v49i5.3473

Aqeel, W., Hayajneh, A., & Aladwan, K. (2021). The concept of international security within the theories of international relations in light of global changes. *Dirasat: Human and Social Sciences, 48*(3), 288–307.

https://archives.ju.edu.jo/index.php/hum/article/view/109940

Baalbaki, M. (2004). *Al-mawrid: A modern English-Arabic dictionary*. Dar El-Ilm Lil-Malayen.

Bekkevold, J. I. (2023). Why China is not a superpower: How the United States, China, and the former Soviet Union stack up. *Foreign Policy*. https://foreignpolicy.com/2023/03/02/china-superpower-us-new-cold-war-rivalry-geopolitics/

Bergsten, C. F. (2024). The United States, China, and the world economy to 2035. In C. S. Chivvis (Ed.), *U.S.-China relations for the 2030s: Toward a realistic scenario for coexistence* (pp. 59–66). Carnegie Endowment for International Peace.

Bijian, Z. (2005). China's "peaceful rise" to great-power status. *Foreign Affairs*. https://www.foreignaffairs.com

Central Intelligence Agency (CIA). (2024). *The world factbook: Central Asia*. https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/

Chinese Foreign Ministry. (2022). Diplomatic activities: Xi Jinping meets with US President Joe Biden in Bali (November 14, 2022). https://www.fmprc.gov.cn/ara/wjdt/wshd_/202211/P020221114828979314216.pdf

Chivvis, C. S. (2024). A realistic scenario for coexistence between China and America in the mid-2030s. In C. S. Chivvis (Ed.), *U.S.-China relations for the 2030s: Toward a realistic scenario for coexistence* (pp. 5–18). Carnegie Endowment for International Peace.

Dollar, D. (2015). China's rise as a regional and global power. *Horizons, Summer*, N4.

Jiaqi, Y., & Ling, X. (2006). The workings of the Deng system. *Freedom Review, 27*(5/6), 33–34.

Khalilova, G. (2024). Russia's reaction to US-China competition in Central Asia. In M. Khan, J. Nam, & A. Galileo (Eds.), *US-China dynamics series*. E-International Relations. https://www.e-ir.info/pdf/105584

Ministry of Commerce, People's Republic of China. (2024). About China's outward investment and cooperation with countries along the "Belt and Road" routes from January to April 2024. https://english.mofcom.gov.cn/Statistics/ForeignTradeCooperation/art/2024/art_c3fa9e201b9d4a22a5807f0aed9c6fee.html

Momnazar, I. (2018). Impact of "One Belt One Road" project to the economy of Central Asian countries. Graduate School of International Development & Cooperation, Hiroshima University, Japan.

Nye, J. S. (2010). *The future of power* [Kindle Edition]. PublicAffairs.

Scobell, A., Burke, E. J., Cooper III, C. A., Lilly, S., Ohlandt, C. J., Warner, E., & Williams, J. D. (2020). *China's grand strategy: Trends, trajectories, and long-term competition*. RAND Corporation. https://www.rand.org

Shaojin, C. (2021a). China's nascent soft power projection in the Middle East and North Africa: Cultural, educational, and media initiatives. In *Routledge handbook on China–Middle East relations* (pp. 264–280). Routledge.

Shaojin, C. (2021b). Confucianism for the contemporary world: Global order, political plurality, and social action. In T.-K. Ton & K. Stapleton (Eds.), *Asian Review of World Histories, 9*(2), 303–306.

Shingledan, W. D. (2007). In Xinjiang, China's consolidation is not solid. *Christian Science Monitor, 89*(1911).

Starr, F. (2023). U.S. policy in Central Asia through Central Asian eyes. *Central Asia-Caucasus Institute and Silk Road Studies Program, American Foreign Policy Council.* https://www.silkroadstudies.org/resources/230504-SRP-FRED

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). (2024, February 10). Military spending data. https://www.sipri.org/databases

Union of Concerned Scientists. (2024). *Satellite database.* https://www.ucsusa.org/resources/satellite-database

United Nations. (2023). *Population bulletin.* https://www.un.org/ar/global-issues/population

Viotti, P., & Kuppi, M. (2010). *International relations theory* (4th ed., pp. 123, 194–210). Pearson.

World Bank. (2024a). Total international reserves. https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD

World Bank. (2024b). GDP of Central Asian countries and China. https://data.albankaldawli.org

World Integrated Trade Solution (WITS). (2024). China trade statistics: United States trade balance. https://wits.worldbank.org/countryprofile/en/chn

Zhou, L. (2017). How a Chinese investment boom is changing the face of Djibouti. *South China Morning Post.* https://www.scmp.com/news/china/diplomacy-defence/article/2087374/how-chinese-investment-boom-changing-face-djibouti

19th CPC National Congress. (2017, October 18). Report by CPC General Secretary Xi Jinping. https://arabic.news.cn/big/2017-11/03/c_136726372.htm

Diamond, J. (2018, March 23). Trump hits China with tariffs, heightening concerns of global trade war. *CNN*. https://edition.cnn.com/2018/03/22/politics/donald-trump-china-tariffs-trade-war/index.html

Xinhua. (2022, April 21). Xi Jinping delivers keynote speech at opening session of Boao Forum for Asia Annual Conference. http://arabic.news.cn/2022-04/21/c_1310567823.htm

Independent Arabia. (2023, May 24). "Global China" takes the path of Asia. https://www.independentarabia.com/node/454791/%D8%B3%D9%8A%D8%A

CGTN. (2023, December 5). China-Central Asian economic and trade cooperation achieves tangible results. https://arabic.cgtn.com/news/2023-05-12/1657030697525989378/index.html

Global Firepower. (2024, March 10). Ranking the nations of the world based on current available firepower. https://www.globalfirepower.com/

Xinhua. (2024, March 30). China, Central Asian countries launch secretariat of cooperation mechanism. https://arabic.news.cn/20240330/6224e7abcce04f7b9156ae3f1543acd3/c.htm

Independent Arabia. (2024, July 26). Is China expanding militarily in Central Asia? https://www.independentarabia.com/node/601711/%D8%B3%D9%8

Morgan Stanley. (2024, October 16). What will revive China's economy? https://www.morganstanley.com/ideas/china-economy-deflation-stocks-2024

International Monetary Fund (IMF). (2025, October 22). *World economic outlook: Global growth uneven and uncertain*. https://www.imf.org/ar/Publications/WEO.